حزب الطليعة الديموقراطي الاشتراكي
اللجنة المركزية

مشروع أرضية في ميدان العلاقات الخارجية العربية والدولية

الهدف من هذا المشروع هو استحضار الأسس التي تنبني عليها علاقات حزبنا بالأحزاب العربية والدولية الصديقة والحليفة، ومنهجة العمل بها حزبياً في كافة المستويات، وتوحيد مفاهيمنا وخطابنا الموجه لأصدقائنا وحلفائنا في ميدان العلاقات الخارجية، وتطوير التصورات والمفاهيم الأساسية التي توجه عملنا في هذا الميدان، في ضوء التطورات الجارية في محيط حزبنا عربياً ودولياً.
وهذا المشروع يركز على العناصر التوجيهية الأساسية، ولا يخوض في تفاصيل العلاقة مع كل حزب أو منظمة صديقة على حدة، وما يحيط بها من اعتبارات أو ملابسات، محيلا ذلك على المستوى التنفيذي الصرف، حيث من الضروري تحديد برامج عمل تفصيلية تتناول بمزيد من التدقيق الأعمال المطروحة للتنفيذ وفق جداول زمنية محددة والأهداف القريبة والمتوسطة المدى، بعد إحصاء وتحديد الطاقات والإمكانيات والكفاءات الحزبية العملية التي ستفعل فيها وتتحمل مسؤولية إنجازها، وتحديد المسؤوليات والتكليفات العملية الفردية والجماعية بوضوح بالنسبة لكل ميدان وعمل على حدة، وضمن خطة شمولية منسقة وواضحة كذلك.

أ ـ طبيعة علاقاتنا الخارجية وموقعها ضمن الخطة النضالية الحزبية

الهدف الأساسي من العلاقات الخارجية بالنسبة لأي حزب هو ربط وتمتين وتوظيف علاقات التضامن والتحالف والدعم المتبادل، في إطار الصراع مع أعداءه الطبقيين ومع الأعداء والخصوم المشتركين على المستوى الدولي، ومن أجل نصرة القيم والأهداف المشتركة مع كافة أشقاءه وأصدقاءه.
وبقدرما يستطيع الحزب ترجمة تحالفاته الى حيز العمل المشترك التنفيذي، بقدرما يستطيع التأثير بأكثر فعالية في ميزان القوى الداخلي والخارجي على حد سواء، علماً بأن لعدوه الطبقي المباشر أيضاً تحالفاته الخارجية هو الآخر، والتي تاثر بشكل مباشر أو غير مباشر في قوته وأوضاعه الموضوعية والذاتية، وبالتالي في مجمل موازين القوى القائمة.
لهذه الاعتبارات كلها، تحتل العلاقات الخارجية ومسالة التحالفات بصفة عامة، موقعاً استراتيجياً ضمن الخطة النضالية الحزبية، كما أن مضمون تلك العلاقات ومحتواها وطريقة تصريفها يرتبط بشكل وثيق بالاختيارات الايديولوجية والاستراتيجية الحزبية، والتي يجب أن تتحكم في تحديد طبيعة الحلفاء والأصدقاء، ورسم الخط الفاصل مع الأعداء والخصوم، بينما يتحكم البرنامج السياسي المرحلي للحزب بشكل مباشر في تحديد الأسبقيات والبرامج القريبة والأعمال الآنية في ميدان العلاقات الخارجية.
ومن هنا تحتل العلاقات الخارجية بالنسبة لحزبنا موقعها ضمن خطته النضالية الشاملة، وتتحدد طبيعتها كعمل تنظمي له خصوصياته بطبيعة الحال، لكنه لا يقبل أي انفصال أو انفصام مع بقية المجالات التنظيمية الأخرى، بل يشكل امتداداً طبيعياً لها، يتبادل التاثير والتفاعل معها باستمرار.
وإلقاء نظرة خاطفة على مسيرة حزبنا التاريخية، توضح لنا أن تركيبته الطبقية الأصلية والتطور التاريخي لتناقضاته الداخلية وفعله وممارسته الخارجية قد انعكست بشكل مباشر في علاقاته الخارجية، تارة بشكل ايجابي

الى درجة رفع شأنه الى قمم الريادة الثورية داخل حركة التحرر العالمية بأسرها، بفضل أعمال وصمود وإبداعات مناضليه وقادته الثوريين، وتارة أخرى بشكل سلبي أدى به الى «أسفل سافلين» من درجات التمييع والتشويه في ميدان العلاقات الخارجية على يد التيار الإصلاحي ـ المغامر، بتحريف المفهوم النضالي للعلاقات، وفصله فصلا تعسفياً عن العمل التنظيمي النضالي الحزبي، وحبس تلك العلاقات إما في إطار الطقوس والمسامرات «الصالونية»، أو في دهاليز العلاقات التآمرية الانقلابية والانحراف بها لخدمة الزعامات والأغراض الذاتية للشخص أو المجموعة.

استنادا لخلاصات مسيرته التارخية الطويلة، ولطبيعة أهدافه الاستراتيجية في المدى البعيد والقريب، يولي حزبنا اذن الأهمية والعناية الضرورية لميدان العلاقات الخارجية لأجل إحكام التوجيه السليم بشأنها، وضبط مقاييس الممارسة العملية الناجعة. وبتبنيه الاشتراكية العلمية كإديولوجيا، فإن حزبنا قد تبنى مفهوماً طبقياً محدداً لعلاقاته الخارجية، كجزأ لا يتجزأ من استراتيجيته وخطته النضالية وكعمل تنظيمي ضمن بقية الأعمال التنظيمية في نهاية المطاف.

ب ـ المحيط الخارجي للحزب ومسألة الاستراتيجية التقدمية المشتركة

أصبح واضحاً للجميع أن العالم دخل بقوة مرحلة الترابط والتداخل والتماسك والتدويل المتزايد لكافة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئوية وغيرها، وذلك بحكم التطور الهائل في وسائل التواصل والاتصال، ونتائج الثورة التقنية والعلمية التى نعيشها بصفة عامة، وبحكم التطورات السياسية أيضا التى جعلت النظام الرأسمالي يهيمن بشكل شبه مطلق على الكون، ويفرض نمطاً ممركزاً موحداً من الهيمنة الامبريالية الرأسمالية الديكتاتورية بشكل لم يسبق له مثيل.

وفي هذا السياق، دخل النظام الرأسمالي العالمي مرحلة «تجديد» وتطوير وتعميق أساليب الاستعمار الجديد في اتجاه مزيد من التدويل والتنسيق الشمولي ومزيد من «الابداع» في أساليب السيطرة غير المباشرة، والتستر وراء قيم حقوق الانسان والديموقراطية والعدالة والحقوق الدولية وضرورة التدخل لأسباب «إنسانية»، وذلك بهدف ضرب تلك القيم والحقوق نفسها، وتشويهها والتستر وراءها لخدمة استراتيجية الاستغلال العالمية التى يسير عليها ويطبق مختلف صيغها وتلاوينها عبر مختلف بقاع العالم. وضمن هذه الاستراتيجية الموحدة الواحدة تتظافر مجمل الوسائل العسكرية والاقتصادية والتجارية والسياسية والإعلامية والايديولوجية والنفسية لخدمة أهداف الاستغلال المرسومة سواء في البلدان المصنعة والمتقدمة تقنياً أو بالنسبة للبلدان المستضعفة وشبه المستعمرة. ولضمان تطبيق هذه الاستراتيجية الشاملة يأتي دور المؤسسات الامبريالية الدولية في كافة المستويات سواء الاستراتيجية والعسكرية منها أو الاقتصادية والتجارية والإعلامية والسياسية ...

وليس قصدنا هنا الخوض في تفاصيل استراتيجية الاستغلال العالمية هذه (ولمزيد من التفاصيل نحيلكم على المساهمة التى نشرت في جريدتنا المركزية تحت عنوان «عالمنا الراهن بين هيمنة العدوان والتبعية والاستغلال.. وكفاح قوى السلم والتحرر والعدالة الاجتماعية»)، بل المطروح هو التذكير بالمحيط الخارجي الذى نتحرك فيه واستحضار معالمه الأساسية وعلى رأسها ظاهرة المركزية والشمولية والتدويل التى أصبحت تتسم بها استراتيجية الاستغلال العالمية أكثر من أي وقت مضى.

ومن ثم تأكيدنا على ضرورة صياغة استراتيجية مضادة تجمع شمل الحركة التقدمية العالمية، أولا لمناهضة استراتيجية الاستغلال في كل مكان، وثانياً لخدمة القيم والأهداف المشتركة في السلام والتحرر والديموقراطية والعدالة والنظام العالمي المتكافئ والتعاون الأخوي المثمر بين الشعوب.

ومن حق حزبنا، بل من واجبه أن يكون مبادراً في هذا المجال، خاصة بعد مؤتمره الوطني الرابع وما يجب أن

يترتب عليه من دينامية التجديد والبناء الثوري تتويجاً لمسيرة تاريخية بكاملها. ولقد ساعدت الظروف التاريخية العينية لتطور حزبنا على تجنب الانتماء لأية مظلة من المظلات الدولية، سواء منها الشيوعية الرسمية أو الاشتراكية الأممية أو غيرها، الشيء الذى يجعله اليوم حرراً طليقاً في مبادراته، معفياً من أغلال ورواسب الانتماء البيروقراطي الدولي، ومؤهلا أكثر من غيره ليس فقط لتجاوز أنماط العمل البيروقراطية البالية، بل أيضا للإبداع والتجديد ووضع التصورات الأكثر تقدماً وموضوعية في نفس الوقت، وصولا الى صياغة الاستراتيجية السليمة في ميدان التضامن والتعاون والتحالف بين الأشقاء والأصدقاء في الحركة التقدمية العالمية.

ولأجل ذلك لا بد من التحلي بنظرة موضوعية لتاريخ تلك الحركة نفسها ومختلف مكوناتها وطبيعة العلاقة والترابط التاريخي الذي جمع بينها، سواء منها تلك التى قامت بثورات اجتماعية وشرعت خلال عدة عقود في بناء نمط اجتماعي اشتراكي مركزي بكل الثغرات والهفوات التى أدت الى سقوطه، أو تلك التى ناهضت الاستعمار وأرغمته على الرحيل ولا زالت تكافح ضد الاستعمار الجديد ومن أجل التحرر والديموقراطية، أو الأخرى التى عملت على مر العقود على تحقيق مكاسب اجتماعية وسياسية للشغيلة من قلب النظام الرأسمالي نفسه.

بالنسبة لكل هذه الفصائل والمكونات عبر العالم، نقترح تجاوز مفاهيم «التضامن» الصرف ـ سواء منها التضامن الأممي أو الانساني المحض ـ نحو صياغة وبلورة استراتيجية مشتركة للحركة التقدمية العالمية. وهذا ليس معناه التخلي عن التضامن، بل تجدير محتواه وتعميقه ورفعه الى المستوى الاستراتيجي حتى يكون في مستوى الرد على استراتيجية الاستغلال العالمية الشاملة، والاجابة على ما يعيشه عالمنا من تدويل وتداخل وترابط بصفة عامة. وهنا يكمن صلب الفكرة المبدعة التى يمكننا بل يجب علينا أن نأخذ المبادرة في مخاطبة أصدقائنا بها والتحاور معهم بشان تحويلها الى واقع عملي ومعمول به.

وللتوضيح فاننا لا ندعو حلفاءنا الى إعادة إنتاج التقاليد البائدة في تشكيل الأمميات والهياكل الدولية المركزية البيروقراطية، بل المطروح هو ايجاد صيغ التنسيق المرنة الفعالة التى توفر التكامل الفاعل بين مختلف مكونات الحركة التقدمية العالمية، باحترام كامل لمواقعها وواقعها الموضوعي، وخصوصياتها واستقلالية قرارها في شؤونها الداخلية، كطرف وشريك، وباحترام كامل لمبدأ التعامل على قدم المساوات في الحقوق والواجبات أيا كان المنبع الأصل، شماليا او جنوبيا، شرقيا او غربيا، بدون تعصب ولا أبوية ولا غرور...

ومما سيزيد هذا التنسيق متانة وصلابة وفعالية، التوصل الى مستوى من الوعي يجعل كل طرف يقتنع بان قضيته في ظروف عصرنا الراهن، هي ايضا قضية بقية الاطراف الاخرى، لن يتمكن من حلها والفوز النهائي بشانها الا بمساهمة اشقائه وحلفائه عبر العالم، ومن تم اقتناع الجميع بجملة من الاهداف المشتركة تصب الجهود على خدمتها من مواقع مختلفة، علاوة على القضايا الخصوصية التى تبقى ملكا لأصحابها، ومن مسؤولياتهم النضالية، والتى لن تخرج عن اطار النضال التقدمي العام في نهاية المطاف.

ومن البديهي ان التوصل الى صياغة استراتيجية مشتركة بين كافة القوى التقدمية يستلزم العديد من المشاورات والاجتهادات والأخذ والعطاء بين مختلف مكونات الحركة التقدمية العالمية. إلا أن هناك جملة من الأهداف الاستراتيجية يمكننا التأكيد عليها من الآن، لأنها أصبحت تدخل حتماً ضمن الاهتمامات المشتركة لتلك المكونات، وتشكل نقاط التقاطع في برامجها، وخطوطا عريضة للاستراتيجية المشتركة التقدمية المنشودة، علما بان لتلك الأهداف محتوياتها ومضامينها الكونية الشمولية ولكن أيضا تطبيقاتها الخصوصية حسب الموقع والواقع العيني لكل طرف من أطراف الحركة التقدمية العالمية، والواقع الملموس لهذا البلد اوذاك ولهذه الأمة او تلك...

وهذه الأهداف الاستراتيجية هي باختصار شديد:

السلام العالمي

بالوقوف ضد الحروب المدمرة التي تاججها الرأسمالية العالمية بشكل مباشر او غير مباشر، ووضع حد لسباق التسلح الذى يهدر الطاقات الاقتصادية والاجتماعية، ونزع السلاح وخاصة النووي منه، ورفض منطق الأحلاف العسكرية الذى أكل عليه الدهر وشرب، والحد من تجراة السلاح المخجلة.. باعتبار أن كل هذا لا يشكل شروط سلامة الانسانية واستمراريتها وحسب، بل شروطا لا محيد عنها لآنعتاق الشعوب وخروجها من الازمة العالمية التي تعيشها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

التحرر السياسي والاقتصادي والثقافي

بالعمل على محو مخلفات الاستعمار، واجباره على الرحيل من المناطق التي لا زال يحتلها، وتحقيق السيادة الوطنية والسياسية والثقافية لكافة الشعوب، ووضع حد للتدخل التعسفي التي تقوم به دوائر الرأسمالية العالمية في الشؤون الداخلية للشعوب، وإنهاء الابتزاز الاستراتيجي والسياسي، وإجلاء كافة القواعد العسكرية الأجنبية، وتمكين الشعوب من سيادتها وحقها في تحديد سياساتها الداخلية والخارجية التي تخدم مصالحها، بكل حرية وبعيدا عن كل أشكال الضغط والارهاب الدولي... وهذا التحرر يعني ايضا شعوب البلدان المصنعة التي تفوّت مصالحها الوطنية لصالح الشركات المتعددة الجنسية، كما تستلب ارادتها ومساهمتها في اقرار السياسة الاقتصادية التي تخدم مصالحها الفعلية، علاوة على ان تحرر العالم الثالث شرط لتحررها وتقدمها هي نفسها على المدى المتوسط والبعيد...

العدالة والنظام العالمي الجديد

بالعمل على قيام نظام عالمي جديد فعلا، تحكمه المفاهيم الكونية للعدالة، ويشمل كل المجالات بشكل شامل، وعلى رأسها ضمان السلم والأمن للشعوب والحكم بالانصاف بين الدول في حالة الخلاف أوالتوتر وفق القرارات الديموقراطية لأغلبية المجمع الدولي، والسهر على التبادل المتكافئ والتعاون الايجابي في كافة المجالات الاقتصادية والمالية والاعلامية والثقافية...

حقوق الانسان والديموقراطية

وان كانت هذه المسالة تهم الحياة الداخلية للبلدان والشعوب، فانها مسالة كونية بالمقام الأول، وتشكل قواسم وأهداف مشتركة للجميع وتكتسي طابعا موحداً لا جدال فيه. فمن جهة شعوب الجنوب التي لا زال معضمها يكافح ضد العسف والاستبداد ما قبل الرأسمالي ومن أجل ارساء أسس الديموقراطية ولو في حدودها الدنيا، ومن جهة أخرى شعوب الغرب الرأسمالي التي قطعت أشواطا على طريق فرض حقوق الانسان لكنها لا زالت تعيش في ظل الديموقراطية البورجوازية الشكلية في العديد من جوانبها، والتي لا تشكل في اي حال من الاحوال النموذج الاوحد الذى يقتدى به في كل زمان ومكان...

وفي جميع الحالات، فان كافة الشعوب والحركات التقدمية التي تمثل مصالحها، مطالبة اليوم بمزيد من النضال والكفاح من أجل فرض الديموقراطية بمفهومها ومضمونها الشامل، اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا، ديموقراطية فعلية تتجاوز الاشكال التفويضية لترتقي الى مستوى تحقيق المواطنة الكاملة الحقة والعدالة الاجتماعية، وتضمن المساهمة المباشرة للمنتجين والمواطنين في اتخاذ القرارات التي تهم حياتهم اليومية والمستقبلية، وتسمح بتحقيق التطبيق الفعلي لحقوق الانسان في شموليتها وديناميتها، وتحرر الفرد وبلورة طاقاته الخلاقة كشرط لتحرر وتقدم المجتمع ككل.

وعلاوة على أهمية حقوق الانسان والديموقراطية في حد ذاتها، فانها شروط لا محيد عنها لتحقيق الاهداف السالفة الذكر من سلم وتحرر ونظام عالمي جديد...

التعاون المتكافئ بين الشعوب

ان التقدم الذى يشمل الانسانية جمعاء لن يكون الا ثمرة ونتيجة طبيعية للسلم العالمية والعدالة وتحرر الشعوب في اطار الديموقراطية الشاملة، تلك القيم الانسانية العالية التى ستفتح عهدا جديدا يضع حدا للتخلف وضياع أقطار بكاملها، وسلب ونهب الخيرات وتهديد البيئة بشكل لا رجعة فيه، وتحويل نتائج ومكتسبات الثورة العلمية والتقنية لفائدة سلطة المال والعنف والاستغلال، ويفتح آفاق التعاون المثمر بين الشعوب في ظل علاقات دولية جديدة خالية من الهيمنة والتبعية...

وبالاضافة الى ذلك، فان تجاوز الاوضاع المأساوية التى تشهددها نهاية هذا القرن، لن يتأتى الا بفحد وهزم استراتيجية الاستغلال العالمية، وهزم النظام الرأسمالي العالمي ايديولوجيا وفكريا وسياسيا وثقافيا.. لأن المستقبل بكل تاكيد ليس لايديولوجيته الاستغلالية الساقطة، بل لنقيضها وبديلها التاريخي: الاشتراكية العلمية التى تحمل وحدها آمال الانسانية في الانعتاق والغد الافضل، والتى هي في أمس الحاجة الى التطوير والتجديد والتعميق كنظرية حية مواكبة لتطورات عصرها.

ان مجمل هذه الاهذاف الاساسية ليست مجرد شعارات نرفعها بالمناسبات، بل ان لها مضمونها النضالي الحقيقي، في حين انها ليست أركانا معزولة عن بعضها البعض، بل تحكمها علاقات الترابط والتفاعل، اذ لا سلم بدون تحرر، ولاتحرر بدون عدالة ونظام عالمي جديد ولا بدون ديموقراطية، ولاديموقراطية فعلية بدون مضمونها الاجتماعي الاشتراكي، والعكس بالعكس...

ونشير هنا عرضيا الى ان حزب الطليعة من جهته، كان سباقا منذ عقود الى تجسيد هذا الترابط الجدلي بين أهذافه الاستراتيجية من خلال شعاره المركزي : تحرير ـ ديموقراطية ـ اشتراكية الذى تم التعرض له وتشريحه في غير هذا المكان، والذى يتضمن بطبيعة الحال أبعاده الكونية ويجسد في نفس الوقت مضمونا عينيا ملموسا للاستراتيجية التقدمية الكونية التى ندعو الى اقامتها...

هذه اذن هي المحاور والاهداف الاساسية التى ندعو حلفاءنا وأصدقاءنا الى تعميق الحوار حولها، وتنسيق الممارسة العملية التى تخدمها، والتى من شانها تمكين الحركة التقدمية العالمية من صياغة استراتيجيتها المشتركة وتجميع شتاتها ولم شمل كل القوات والطاقات التى لها مصلحة في نصرتها.

وإننا لانتجاهل ان تحقيق هذه الاهداف، يمر حتما عبر كفاح شاق ومرير في ظروف من الحروب والعدوان المباشر والأزمات المتأججة والحروب الطبقية الاقتصادية والاعلامية والتكنولوجية المحتدمة، والصراع الفكري والايديولوجي الذى لا هوادة فيه، وبالتالي الصعوبات الجمة والتضحيات الكبيرة التى تنتظر مختلف القوى التقدمية عبر العالم، لكسب الرهان والتحدى المطروح أمامها. ورغم هذا وذاك، يبقى من المحتم عليها دخول وخوض هذا التحدي، وقد تتعرض طموحاتها للردع او الاحتواء والتشويه، وتتعرض ارادة الشعوب للتزييف والتزوير، لكن ذلك لن يكون ابديا، وستعرف تلك الطموحات حتما طريقها الى النور، بحكم هوية الانسانية نفسها وسعيها الدائم عبر العصور والحظارات المتعاقبة نحو العدالة والحرية والمساواة والتآخي..

هذا مع العلم ان عددا من القضايا الحياتية الكبرى لا يمكنها ان تحل الا بحلول دولية شاملة مثل مسالة الامن الغذائي والنمو الديموغرافي، والحفاظ على البيئة ومسالة الاستعمال السليم للطاقة والمواد الأولية والخيرات الطبيعية، والقضاء على التخلف وايجاد نظام عالمي جديد، ومسالة السلم العالمية وحفظ أمن الانسانية ...

وتلخيصا للأهداف السالفة الذكر، أمكن تركيزها ضمن شعار مركزي كوني يتباه حزبنا توسيعا وتعميما لشعاره الوطني المركزي بابعاده الكونية الإنسانية:

تحرير ـ ديموقراطية ـ اشتراكية ـ سلم ـ نظام عالمي عادل ـ تعاون متكافئ الشعوب...

ومن المؤكد ان الاهداف الاسترتيجية التى يتضمنها هذا الشعار، لن تتحقق دفعة واحدة ولا بموجب الثورة العالمية الواحدة الوهمية، بل عبر سيرورة طويلة من الانتصارات الجزئية في مختلف الواجهات التى تؤدي تراكماتها البطيئة او السريعة حسب الظروف التاريخية الى الانتصار الكامل للسلم العالمية والديموقراطية

والاشتراكية...الخ. وقد تشهد هذه السيرورة مراحل من التصاعد والتقدم السريع وأخرى من التراجع والانتكاس، في صراع ومعركة ضارية ضد عدو قوي شرس ـ الرأسمالية العالمية ـ الذى لن يتردد في استعمال كل وسائل العنف والغدر والمكيدة لحفظ مصالحه الطبقية والدفاع عليها حتى آخر رمق .. لكن الحصيلة لن تكون تاريخيا سوى تقدمية، ولا مناص لطموحات الشعوب التي لا زالت تظهر اليوم بمثابة الحلم والخيال من أن تصبح واقعا ماديا في عصر حقوق الانسان والديموقراطية.

ج ـ المستويات الدولية والجهوية والمحلية، والتحالفات الاستراتيجية والتكتيكية

واذا كانت هذه هي معالم الاستراتيجية العامة التي نسعى الى إقامتها مع حلفاءنا وأشقائنا وأصدقائنا عبر علاقاتنا الخارجية، فلا بد في إطار صياغة أرضية عمل لتلك العلاقات من إعطاء تلك الاستراتيجية الكونية مضامين واقعية جهوياً ومحلياً، استراتيجياً وتكتيكياً.

وظاهرة الجهوية هذه لا تخص العمل النضالي الحزبي لوحده، بل تشكل ظاهرة موضوعية في كافة المجالات، يتجه العالم بأسره نحوها عبر تكوين المجموعات والتكتلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الجهوية. ومن ثم فإن تاكيدنا على الطابع الكوني الشمولي لعملنا في ميدان العلاقات الخارجية لا يتناقض في شيء مع انتمائنا للأمة العربية بصفة عامة وللمغرب العربي بصفة خاصة ولوطننا المغرب بشكل أخص. وبهذا النهج الدائم نؤمن الارتباط الجدلي بين مختلف مكونات استراتيجيتنا الثورية وطنياً ومغاربياً وعربياً ودولياً، ونؤمن لكل ما هو كوني شامل محتواه ومضمونه الملموس، من خلال ترجمته الى ممارسة محلية واقعية عملية.

ومن الناحية العملية وتماشياً مع هذا النهج، وفي إطار ترتيب الأولويات والأسبقيات ضمن برنامج عملنا، نقترح التركيز جهوياً على المناطق الأساسية الآتية:

١ـ منطقة المغرب العربي:

وذلك لأسباب استراتيجية واضحة، وانطلاقاً من أن مجمل قضايانا الوطنية وصراعنا مع الغرب الإمبريالي تقتضي في عصرنا الراهن ـ عصر التدويل وموازين القوى الجهوية ـ تجميع الطاقات وتوحيدها بشكل استراتيجي مع أشقائنا في المغرب العربي وكيفما كانت حدة الأزمات والخلافات في المدى القريب والمتوسط. هذا علاوة على حيتيات التاريخ المشترك والقيم الحضارية والثقافية والماضي النضالي والمصير المشترك أيضاً، والتكامل الاقتصادي والاستراتيجي الواضح والضروري لتحقيق التحرر الحقيقي من هيمنة الرأسمال الغربي وتوفير أسس البناء الاقتصادي والاجتماعي الديموقراطي.. هذا كله الذى ركزناه من خلال شعار وحدة شعوب المغرب العربي الذى نضعه في مرتبة الشعارات الاستراتيجية الأساسية، وكجزأ من طموحاتنا وقناعاتنا العربية القومية الوحدوية.

٢ ـ المنطقة العربية:

ومهما كانت الأزمة الحادة التي يعيشها الوطن العربي في كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والهجمة التاريخية المستمرة التي يتعرض لها على يد الصهيونية والامبريالية وحلفاءها المحليين، والردة اليمينية العامة التي يعيشها والتي تنعكس بحالات التراجع والتصدع والتشردم أو الانزواء والانطواء في صفوف حركة التحرر العربية.. مهما كانت كل هذه الظواهر والصعوبات والعراقيل التي تقف في وجهة بناء علاقات نضالية عربية متينة، فلا بد لنا من الاستمرار في بذل مجهودات متواصلة في هذا الاتجاه، سواء بالنسبة لمواكبة أوضاع القضية الفلسطينية التي نعتبرها قضية وطنية لنا، أو في اتجاه استكشاف حلفائنا وأصدقائنا الحقيقيين، والبحث على إقامة أو تمتين التواصل معهم وتبادل الرأي ووجهات النظر في هذا الظرف العسير، وصولا الى صياغة الموقف والتحاليل المشتركة تجاه القضايا المشتركة.

٣ ـ منطقة أوربا:

وذلك نظراً لأهميتها وتاثيرها المباشر في أوضاعنا الداخلية، ولقربها الجغرافي والتواصلي، ورصيد العلاقات التي تربطنا بالحركة العمالية والتقدمية بها، من جهة، ومن جهة ثانية لكونها تشكل قاعدة خلفية أساسية لأعدائنا الطبقيين وخصومنا، لا بد من الاهتمام بها والتواجد السياسي بها للتأثر من خلال الرأي العام الديموقراطي على سياساتها الرسمية، والتخفيف على الأقل من حدة التدخل في شؤون شعبنا ضداً في مصالحه الأساسية...

والجدير بالذكر أن تركيزنا على هذه المناطق ليس معناه إهمال العلاقات الأخرى أو التخلي عليها أوالتقليل من أهميتها، بل فقط ترتيب الأسبقيات بناء على أهدافنا الاستراتيجية العامة، وطاقاتنا الفعلية في هذا الميدان والتي ستكون حتماً محدودة ولها سقف معين، ولتجنب التشتت من خلال السعي وراء ربط علاقات مع الجميع بشكل عشوائي أوفقط حسب الفرص والصدف أو الامكانيات المتاحة . وبالتالي، فعلينا أيضاً العمل على استمرار العلاقة والأخذ والعطاء بهذا الشكل أو ذاك مع حلفائنا في أمريكا اللاتينية وآسيا ومختلف جهات العالم الأخرى، لكن بالتركيز على ما هو استراتيجي وبناء تلك العلاقات تدريجاً حسب الأسبقيات المحددة.

ولا بد أيضا في معرض الحديث عن الحلفاء والأصدقاء والأشقاء من التمييز بين الحلفاء الاستراتيجيين الذين نتقاسم معهم نفس الاختيار الايديولوجي والأهداف البعيدة ونتموقع معهم في نفس الخندق ضد نفس الأعداء والخصوم، من جهة، والحلفاء الذين نتقاسم معهم أهداف مرحلية ضد نفس العدو المشترك، من جهة ثانية. إلا أن هذا التصنيف المبدئي ليس فصلا ميكانيكياً جامداً اذ ليست كل العلاقات مع الحلفاء الاستراتيجيين أساسية في مرحلة معينة، كما أن بعض الحلفاء الذين نصنفهم نحن باستراتيجيين نظراً للإلتقاء معهم على المستوى الأيديولوجي قد لا يصنفوننا كذلك لاعتبارات شتى منها سوء المعرفة ورواسب عهد هيمنة التيار الإصلاحي المغامر، والتعتيم الإعلامي، زيادة على أننا قد نختلف معهم جوهرياً في قضية معينة كالقضية الوطنية مثلا... وبالمقابل، فإن حليفاً «غير استراتيجي» بالمضمون الايديولوجي قد تنتقل معه العلاقة في مرحلة معينة الى مستوى أساسي بالنسبة لقضية استراتيجية (القضية الفلسطينية مثلا) وهذا الذى يجب أخذه بعين الاعتبار عند صياغة وممارسة الأسبقيات في برنامج عملنا في ميدان العلاقات الخارجية، بالاحتكام لمصلحة الحزب الاستراتيجية باستمرار، والتي ترتبط عضوياً كما رأينا وتندمج في الأهداف الاستراتيجية الكونية الإنسانية بشكل لا يسمح باي انفصام أو تناقض بين ما هو كوني وما هو جهوي أو محلي. وبالتالي فإن خدمة مصلحة الحزب وفق اختياره الايديولوجي وخطه النضالي الديموقراطي واختياره الأممي لا يمكن أن تتم بشكل نفعي آني مصلحي أو انتهازي، بل أن خدمة تلك المصلحة بشكل استراتيجي هي في نفس الوقت، ويجب أن تظل كذلك، خدمة للأهداف الإنسانية والأممية العامة.

د ـ أهدافنا في ميدان العلاقات الخارجية

انطلاقاً من كل ما سبق من اعتبارات وحيثيات حول مبادئنا واختياراتنا الأساسية الثابتة، وانعكاساتها وتطبيقاتها في مختلف الميادين، وضرورة تصريفها ايديولوجياً وسياسياً وتنظيمياً في ميدان العلاقات الخارجية، وانطلاقاً من خدمة الاستراتيجية التقدمية العالمية السالفة الذكر وشعاراتها وأهدافها العامة، أمكننا رسم ورصد بعض الأهداف الأساسية المباشرة المطروح تحقيقها في ميدان العلاقات الخارجية تحديداً، والتي نصنفها كالآتي:

١ـ العلاقات الاستراتيجية:

ونعني بها إقامة وتمتين وتصريف العلاقة مع الحلفاء الذين نعتبرهم استراتيجيين وفق المقاييس السالفة الذكر. وقد تمر هذه العلاقة من عدة مراحل، وهي بالتدريج:

ـ استكشاف الحليف والتعرف عليه وإقامة علاقة التعارف المتبادل بتمكين كل طرف من أخبار ومعطيات وآراء الطرف الثاني.

ـ تعميق التعارف باستيعاب تحاليل ومواقف ومسيرة وأوضاع كل طرف للطرف الآخر. وفي هذا الإطار يشكل التعريف بالمحطات الأساسية لمسيرة حزبنا وخطه الثوري الحقيقي وبرامجه وأهدافه في كافة

المجالات، خطوة ضرورية لا مناص من القيام بها مع كل حليف على حدة، نظراً لمسيرة حزبنا النوعية التي تمتاز بطابعها الخاص قياساً بالتطور «الكلاسيكي» لعدة أحزاب أخرى.

ـ إقامة علاقة إخبارية مستمرة وديناميةتشمل تبادل المواقف والتحاليل في القضايا الأساسية، والعمل على اتخاذ مواقف مشتركة تجاهها وتنسيقها، والقيام بأعمال وتظاهرات مشتركة كلما سمحت الفرصة.

ـ تحديد نقاط الالتقاء على إثر النقاش المعمق حول القضايا الاستراتيجية الأساسية، والتوصل الى صياغة برامج عمل مشتركة ومنسقة حول تلك القضايا المشتركة.

ـ تصريف برامج العمل المنسقة قاعدياً وقيادياً ومتابعة إنجازها وتجديدها وتطويرها وتطبيقتها في مختلف الميادين وعلى رأسها بالنسبة لنا: ميدان حقوق الانسان والديموقراطية بصفة عامة، العلاقات شمال ـ جنوب وطرق مواجهة استراتيجية الاستغلال العالمية وتنسيق النضال المشترك ضدها، قضايا الهجرة وإمكانية تنسيق خطة مشتركة بالنسبة لكل بلد على حدة، العمل المشترك من أجل تحرير المغرب العربي وبناء أسس وحدته المستقبلية، القضية الفلسطينية والعربية...الخ

وإن التوصل الى صياغة وتنفيد برامج عمل مشتركة في مختلف الميادين الاستراتيجية والسياسية، يعتبر درجة عالية في العلاقة الثنائية يتم بناءها بجدية ومتابرة وثقة مشتركة بين الطرفين. وقد ترتقي هذه العلاقة الى درجة أعلى عندما تجمع أكثر من طرف في إطار جبهوي يحكمه توجه وأهداف عامة مشتركة وفق مبادئ التنسيق والاستقلالية السالفة الذكر.

٢ ـ علاقات النضال العام ضد العدو المشترك:

وهي التي نسعى الى خدمتها من خلال إقامة وتطوير العلاقة مع جميع مكونات الحركة التقدمية العالمية بكل فصائلها التحررية والديموقراطية والاشتراكية، وتوسيع تلك العلاقة الى بعض الأوساط البورجوازية الديموقراطية في بعض الحالات، مستهدفين من وراء ذلك:

ـ التعريف بواقع بلادنا وقضايا شعبنا الأساسية، وكفاحه الطويل الدؤوب، ادى كافة شرائح الرأي اتلعام الديموقراطي،

ـ تعبئة الرأي العام لصالح دعم تلك القضايا، وفضح ممارسة أعدائنا وخصومنا والتعريف بطبيعتهم الحقيقية بالحجة والدليل، والحد من تاثيراتهم في الرأي العام،

ـ تنظيم التضامن لصالح ضحايا القمع في بلادنا، والتعريف بالخرقات في ميدان حقوق الانسان والديموقراطية، وجلب كل إمكانيات الدعم والمساندة لكفاح حزبنا وشعبنا، وتثبيت الطابع العادل المشروع لهذا الكفاح، ومواجهة أي تشويه أو تعتيم قد يلصق به.

ـ العمل المشترك والدعم المتبادل: فنحن أصحاب قضية ونرحب بكل من يرغب في دعمها، بدون استثناء وبدون تنازل كذلك عن مبادئنا الأساسية.

وإن بلوغ مجمل هذه الأهداف يقتضي نوعاً من المرونة والتفتح وايجاد أنجع الصيغ التي تخدم تلك الأهداف، حسب طبيعة الحليف وخصوصياته. فمخاطبة الرأي العام الأوربي مثلا تقتضي أسلوباً وشكلا معيناً قابلا للاستيعاب من طرف المخاطبين، وقد يختلف أو يتميز هذا الأسلوب عن أسلوب مخاطبة أشقائنا العرب أو أصدقاءنا في أمريكا اللاتينية أو افريقيا.. وهذا لا يعني المراوغة أو اخفاء النوايا والتكيف اللامبدئي، بل فقط التحدث بلغة مفهومة وقابلة للاستيعاب، وممارسة التواصل بمفهومه العصري الفعال، الشيء الذى يفترض معرفة حد أدنى بطبيعة المخاطب وخصوصياته والمحيط الذى يتحرك فيه. هذا مع الإبقاء على أسلوب الوضوح والجدية والصراحة في العلاقة، هذا الأسلوب الذى أثبتت التجربة أنه الأكثر فعالية في أي علاقة سياسية جدية، وأنه يقرب المسافات ويختصرها أكثر بكثير من أساليب المراوغة والنفاق، علاوة على صحته المبدئية التي لا جدال فيها...

٥ ـ الإعلام والعلاقات الخارجية

من الواضح أن إقامة وتطوير وتمتين علاقاتنا الخارجية لا يمكن أن يتم بدون إعلام خارجي للتاثير في الرأي العام وتزويد حلفائنا بأخبارنا وآرائنا ومواقفنا. ولأجل ذلك وجب التفكير ليس فقط بمنطق خطة إعلامية بل محاولة تجاوز ذلك نحو نظام إعلامي خارجي ممنهج. ونعني هنا بـ «النظام الإعلامي» مجموع الأهداف والجهات المستهدفة والوسائل العملية والمنهجية التى نضعها بشكل مرتب منسق لتجميع وبث الأفكار والمعلومات قصد التأثير والفعل السياسي خدمة لاستراتيجية محددة.

بهذا المنطق، فليس المطروح في ميدان الإعلام الخارجي القيام بعمل كمي بإصدار وتوزيع كميات من المواقف والمعلومات، بل المطروح هو العمل النوعي لبلوغ أهداف محددة تجاه جهات مستهدفة ومحددة كذلك. ومن هذه الزاوية أمكن تحديد أهدافنا من الإعلام الخارجي على النحو الآتي:

ـ الإخبار والتعريف بالواقع المغربي كما هو، في مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك عبر تجميع وبث معلومات مؤكدة وموثوقة، وصياغتها بشكل مركز ومختصر. والاختصار والتركيز هنا من باب الرفع من مستوى الفعالية نظراً لما يملأ الساحة السياسية الدولية ويروج بها من إعلام وإعلام مضاد...

ـ الفعل والتأثير من أجل الحد من الدعم الخارجي السياسي والمادي والمعنوي الذى يتلقاه أعداءنا وخصومنا الطبقيين من مختلف الجهات الأجنبية، وتكوين وتطوير رأي عام مساند لأهدافنا ولمسألة الديموقراطية في المغرب على الخصوص، وذلك عن طريق الإقناع بأن البديل التحرري الديموقراطي هو الذى يخدمة مصلحة الشعوب في المدى البعيد والمتوسط، بما فيها شعوب الغرب الرأسمالي، وأن إدامة الأوضاع الحالية لا تخدم مصلحة حلفاء أعدائنا الطبقيين أنفسهم...

ـ إقامة وتغذية علاقات التضامن مع أوسع الجهات الممكنة من أحزاب ونقابات ومنظمات حقوقية وإنسانية .. وكذلك علاقات التحالف الموضوعي على المستوى الدولي.

وبتحديدنا لمجمل هذه الأهداف، لا بد من حصر الجهات المستهدفة التى نوجه إليها إعلامنا الخارجي، والتي نصنفها كما يلي:

ـ المقررون والمستشارون والمؤثرون في الشؤون المغربية ـ بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية يمينية كانت أم يسارية ـ والذين يقيمون علاقات التبعية مع المغرب الرسمي، ويقررون في شؤونه الاستراتيجية الأساسية. ونعني بشكل خاص الجهات الرأسمالية الغربية من حكومات ومؤسسات وبرلمانات (البرلمان الأوربي بشكل خاص) ومكاتب الدراسات المختصة والأجهزة الإعلامية...

ـ مكونات الرأي العام الديموقراطي من أحزاب تقدمية ونقابات ومنظمات غير حكومية وجمعيات وشخصيات ديموقراطية...

أما عن منهجية العمل فتعتمد العناصر الآتية:

١ ـ مقاييس العمل الإعلامي وهي:

ـ الفعالية باعتماد التركيز كما أسلفنا عوض الانتشار من أجل الانتشار، وتفضيل النوع على الكم، علماً بأن الجهات المستهدفة تشمل الصديق والخصم كذلك، المصنفين لدينا بشكل واضح والذين نخاطبهم باللغة المناسبة،

ـ نهج سياسة الحقيقة بطرح الحقائق بموضوعية والابتعاد عن أساليب التحريض المبتذل أو النفخ في المعلومات واسطناعها،

ـ التبسيط والدقة في تناول المعلومات والتحاليل بلغة مفهومة، لتسهيل عمل المخاطب وتمكينه من الاستيعاب السريع، بعيداً عن الحشو والتكرار و«اللسان الخشبي».. من جهة، ومن جهة ثانية إتقان الصياغة والأسلوب وأحياناً حتى التعابير والمفردات، لأن الإعلام الخارجي عمل حساس قد يعود بالنفع الكثير اذا كان مصيباً في صياغة الأفكار وصقلها وتبليغها، وقد يعود أيضاً بالخسارة اذا تم عكس ذلك...

٢ ـ السير العادي والحملات الاستثنائية:

اذ من الضروري تحقيق الاستمرارية في الاعلام الخارجي عبر تجميع وبث المعلومات بشكل دوري منتظم من جهة، ومن جهة ثانية القيام بحملات إعلامية كلما دعت الضرورة وبمناسبة أحداث أو قضايا أساسية.

٣ ـ التقاطع والتكامل في مختلف الأعمال ذات الطبيعة الإعلامية التي يجب أن تصب كلها في خدمة الأهداف الاستراتيجية والمرحلية المرسومة، بحيث لا نقوم بأي مجهود مجاني أو نهدر طاقات للنشر من أجل النشر أو الإعلام من أجل الإعلام... ومن ثم ضرورة تكامل نظام الإعلام مع نظام العلاقات الخارجية ونظام التنظيم السياسي والجماهيري لتوفير التكامل والتفاعل (synergie) الضروريين للرفع من فعالية كل نظام على حدة وتقوية مفعولها جميعاً كماً ونوعاً في إطار عمل حزبي منسق متكامل.

وباعتماد مجمل عناصر هذه المنهجية في العمل الإعلامي الخارجي نسعى الى كسب ثقة المخاطبين وتوفير إعلام «ذكي» يتمتع بالمصداقية وبنوع من «خاتم الثقة» (label de confience) يميزه ويرفع من فعاليته، ويخدم بشكل مباشر أهدافنا في العلاقات الخارجية.

و ـ التنظيم والعلاقات الخارجية

اذا كان لميدان العلاقات الخارجية خصوصياته وحقل ممارسته المتميزة، فلا بد من اعتباره ميداناً تنظيمياً تطبق عليه نفس المقاييس التنظيمية (المركزية الديموقراطية، المحاسبة، النقد، الشفافية ...) التي تطبق على بقية الميادين التنظيمية الأخرى. ونشدد على هذه الملاحظة البديهية، نظراً لما يمتاز به ميدان العلاقات الخارجية من حساسية استراتيجية، وما قد ينطوي عليه من انزلاقات اذا لم يتم ضبطه تنظيمياً بشكل محكم كعمل تنظيمي حزبي، أو اذا ما اكتسى طابع العمل الخصوصي أو الواجهة الخاصة والمنفصلة عن التنظيم. ومن ثم ضرورة ممارسة علاقاتانا بشكل منظم في كافة مستويات الهيكل الحزبي وأينما وجدت إمكانية ممارستها، لكن بشكل وفي لمباديء التنظيم والمركزية الديموقراطية.

فمسؤولية العلاقة بأشقاءنا وأصدقاءنا مسؤولية المناضل الحزبي نفسه كلما توفرت له الفرصة، ومسؤولية الخلية وكل الإطارات والأجهزة الحزبية في المستويات التي توجد بها، بدأ بالمستوى المحلي (الخلية) ووصولا الى المستوى الوطني (الكتابة الوطنية) ومروراً بالكتابات الإقليمية واللجنة المركزية الوطنية، كل حسب مستواه التنظيمي وفي علاقة مع نظيره في الأحزاب والمنظمات الصديقة.

وهذا التصور يقتضي ضبط وإحكام التنسيق والتفاعل فيما بين الإطارات التنظيمية الحزبية، علماً بان التنسيق يجب أن يكتسي دائما طابعاً جدلياً أي طابع الأخذ والعطاء. فأي علاقة يتم ربطها بشكل مباشر على الصعيد الوطني المركزي يجب أن تنعكس بفوائدها السياسية والتنظيمية في مختلف مستويات التنظيم، وأي برنامج نضالي نتفق عليه مع أحد الحلفاء يجب أن يتم تصريفه وممارسته قيادياً وقاعدياً لكي يعرف طريقه الى التطبيق العملي الجدي، وبالمقابل فإن خلية معينة قد تربط علاقة محلية قاعدية وتمارسها وتعمل على تطويرها وترشيحها لكي تصبح علاقة وطنية مركزية ما بين قيادة حزبنا ونظيرتها في الحزب أو المنظمة المعنية.

ز ـ خطوط عريضة في برنامج العمل المرحلي ووسائل تطبيقه

إن تحديد برنامج عمل في ميدان العلاقات الخارجية بطريقة واقعية، لا ينطلق من الرغبة والإرادة الذاتية لوحدها، أومن إحصاء كامل لكل الأحزاب والمنظمات التي يمكن أن تقام معها العلاقة، بقدرما يجب أن ينطلق من ترتيب الأسبقيات الاستراتيجية والخطوات العملية المطروح إنجازها من جهة، ومن الطاقات والقدرات الذاتية الفعلية وأخذاً بعين الاعتبار الأسبقيات التنظيمية في ميادين العمل الحزبي الأخرى.

واذ أشرنا سابقاً الى أن العمل والممارسة في ميدان العلاقات عمل وممارسة تنظيمية تخضع لمقاييس سير التنظيم الحزبي، نظيف هنا ٣ ملاحظات في علاقة مع مسألة تحديد البرنامج:

١ ـ قياساً بميادين العمل التنظيمي والجماهيري، فإن العلاقات الخارجية ليست لها الأسبقية، بمعنى أنه لا يجوز «النفخ» في العلاقات وتعظيم حجمها وممارسة الحركية المفرطة بشأنها، في وقت يكون فيه التنظيم الحزبي متقاعساً، أو بشكل يحدث تفاوتاً مفرطاً بين حجم وقوة ونوعية التنظيم من جهة، وحجم وتعدد العلاقات من جهة ثانية. ذلك أن تفاوتاً من هذا القبيل قد يخدم أهدافاً دعائية آنية، لكنه يعود حتماً بالضرر في المدى المتوسط والبعيد، ويفقد الحزب مصداقيته ويهدر الطاقات مجاناً. ومن ثم ضرورة التوازن والتكافؤ بين حجم ونوعية العلاقات، وحجم ونوعية التنظيم الحزبي.

٢ ـ وبصفة جدلية أمكن القول كذلك أن حجم العلاقات الخارجية الحزبية ونوعيتها ومصداقيتها لدى الحلفاء والأصدقاء رهين بالتطور التنظيمي للحزب، وإشعاعه السياسي وقدرته على التأثير الفكري والسياسي والعملي، وتقدمه في فرض نفسه قوة سياسية جماهيرية مادية، لأن منطق العلاقة والتحالف يخضع في عصرنا الراهن أكثر من أي وقت مضى، الى منطق موازين القوى، ويقتضي أن يكون الخطاب والتحليل والموقف مصحوباً باستمرار بالتواجد والفعل المادي...

٣ ـ إن تحديد برنامج عمل سليم وواقعي يقتضي أيضاً تحديد الوسائل المادية الضرورية لتطبيقه، وكذلك الطريقة العملية لإنجازه، والطاقات والكفاءات التي سترصد لأجل ذلك.

وبناء على مجمل هذه الملاحظات وما سبقها أعلاه، أمكننا تحديد خطوط عريضة لبرنامج العمل من الناحية التوجيهة العامة، على أن تتولى لجنة العلاقات الخارجية تدقيقه وتوزيع المهام والتكليفات بشأنه، وتفصيله الى برامج آنية محددة زمنياً، والسهر على مراجعة تلك البرامج دوريا وتقييم المكاسب والمنجزات أو الثغرات والنواقص خلال مرحلة زمنية معينة، قبل تحديد البرامج اللاحقة...

١ ـ المغرب العربي والمنطقة العربية

ـ متابعة الأوضاع السياسية في المغرب العربي بدقة وخاصة الأوضاع المعقدة وتطوراتها بالجزائر، للتمكن على الأقل من معرفة نسبية لما يجري بمنطقتنا.

ـ تطوير العلاقة القائمة أو فتحها مع كل أطراف الحركة التقدمية الديموقراطية في المغرب العربي، عبر جلسات عمل رسمية تستهدف تقييم الأوضاع بشكل شامل، وتعميق التعارف والإلمام بأوضاع كل طرف على حدة، وصياغة تقارير حزبية عن ذلك.

ـ استكشاف وتحديد طبيعة الحلفاء وتطوير العلاقة وفق منهجية: التعارف ـ تعميق التعارف ـ تحديد نقاط التقاطع والالتقاء ـ القيام بأعمال واتخاذ مواقف مشترك ـ التوصل الى برامج عمل مشتركة مع الحلفاء الاستراتيجيين...

ـ وفي مرحلة لاحقة وبناء على نتائج هذه الأعمال: اتخاذ المبادرة سياسياً في صياغة مذكرة شاملة موجهة لكل الأطراف التقدمية والديموقراطية المغاربية لدعوتها لإقامة وتمتين العلاقة بالتركيز على محاور النضال من أجل التحرر وحقوق الإنسان والديموقراطية، وبصفة عامة الشروع في النضال المنسق ضد استراتيجية الاستغلال العالمية، وترجمة استراتيجية التحرر والتقدم حسب خصوصيات منطقتنا المغاربية،

والبحث ما أمكن على توحيد المواقف وتنسيق النضال بشكل واقعي هادف، وصولا الى بناء أسس جبهة وطنية ديموقراطية مغاربية.

ـ وتتولى لجنة العلاقات الخارجية بشكل منسق جرد أوضاع الحركة التقدمية والديموقراطية المغاربية حزباً بحزب ومنظمة بمنظمة، وتوزيع المهام في العلاقة بها، والاشراف العملي على تحقيق مجمل الأعمال والخطوات المذكورة.

ـ وتعميماً لنفس النهج: القيام بجرد شامل لأطراف حركة التحرر العربية بكل فصائلها، وعقد جلسات عمل رسمية معها قصد التعريف بتطوراتنا الحزبية، خاصة بعد المؤتمر الوطني الرابع، والتعرف بدقة على أوضاع تلك الأطراف، وتطوير العلاقة القائمة معها أو فتحها، وفق نفس المنهجية المذكورة، مع التركيز على الحلفاء الاستراتيجيين بالدرجة الأولى.

ـ اتخاذ المبادرة اذا ما سمحت الظروف والامكانية في الدعوة الى عقد ندوة عربية تحضرها الأحزاب والمنظمات التقدمية العربية بهدف التقييم المشترك لأوضاعنا العربية، والتقدم في صياغة المشروع النضالي الديموقراطي التقدمي.

٢ ـ منطقة أوربا

ـ تطوير وتمتين العلاقات مع الأحزاب الشيوعية الأوربية، وفق المقاييس والاعتبارات المحددة سابقاً، وبخاصة مقاييس العمل المشترك والتنسيق مع استقلالية القرار والتكافؤ في العلاقة. وبشكل خاص تطوير العلاقة مع الأحزاب الشيوعية في وسط وجنوب أوربا (فرنسا، سويسرا، اسبانيا، البرتغال) والتقدم نحو صياغة برامج مشتركة في القضايا ذات الاهتمام المشترك: الهجرة، النضال ضد العنصرية، العمل المشترك في ميدان الشبيبة، النضال ضد استراتيجية الاستغلال بصفة عامة.. وتنفيذ تلك البرامج عبر أعمال مشتركة قاعدياً وقيادياً.

ـ الاستمرار في حضورنا السياسي ومساهمتنا في التظاهرات الدولية الكبرى التي تنظمها تلك الأحزاب وعلى رأسها «حفل لومانيتي» بفرنسا و«حفل الموندو أوبريرو» بإسبانيا و«حفل الحزب الشيوعي البرتغالي»، وكذلك الحضور الرسمي في المؤتمرات الوطنية والتظاهرات الأساسية لتلك الأحزاب.

ـ تطوير العلاقات مع الاحزاب الاشتراكية الأوربية والمتابرة في فك الحصار على حزبنا، والعمل على جلب التعاطف والدعم لصالح قضايا حقوق الانسان والديموقراطية ببلادنا، والبحث ما أمكن على نقاط التقاطع في برامجنا التي تسمح بعمل مشترك مع تلك الأحزاب.

ـ توسيع رقعة العلاقة أو الاتصال على الأقل، مع مختلف الجهات الديموقراطية بما فيها البورجوازية ومحاولة التأثير لصالح قضيتنا، والعمل على ربط علاقات الإخبار على الأقل مع المنظمات الإنسانية الأساسية.

ـ الاستمرار في عملنا الدائم داخل البرلمان الأوربي بحضورنا في كل دورة من دوراته، وإجراء الاتصالات والنقاشات والأعمال الضرورية لخدمة قضيتنا، وكذلك تمتين العلاقة مع كافة النواب الديموقراطيين وتوظيفها لتمتين وتقوية العلاقات الحزبية الثنائية. والاستمرار كذلك في تنظيم الندوات والمناظرات الدولية الأساسية بوتيرة مرة كل سنتين، وكلما سمحت الفرصة.

ـ الاستمرار في إصدار نشرة «رسالة المغرب» الموجهة للعلاقات الخارجية وفق مقاييس الإعلام الخارجي المشار إليها، والعمل على تطويرها وإغنائها بمساهمات المناضلين من الداخل والخارج، وترجمتها الى مختلف اللغات الأجنبية. وهذه النشرة توزع حالياً على لائحة منتقات بشكل مدروس تضم الأحزاب التقدمية والنقابات والجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنواب والمنتخبون وكذا المسؤولون المقررون أو المستشارون في الشؤون المغربية.

وإظافة لهذه النشرة التي من الضروري أن تنتظم بشكل دوري، يجب إعطاء اهتمام بالغ لمسالة الكتابة والمساهمة بالمقالات والدراسات في مختلف الصحف الأجنبية، نظراً لما يوفر ذلك من إشعاع وتعريف بالمواقف الحزبية من خلال وسائل إعلامية قوية. وهذا الذي يجب أن تتجند له كافة الأقلام الحزبية التي لها قدرة على الصياغة باللغات الأجنبية، قصد إيصال وتعميم أفكارنا ومواقفنا.

٣ ـ المناطق الأخرى وبعض القضايا العملية ومسألة التنسيق

علاوة على تركيزنا على المناطق المذكورة أعلاه، لا بد من الحفاظ على علاقاتنا مع الأحزاب والمنظمات الصديقة والحليفة في مختلف بقاع العالم، وفي أمريكا اللاتينية وإفريقيا بشكل خاص، والحرص على الخصوص على استمرار مستوى الإخبار والتواصل والتبادل، حسب طاقاتنا وإمكانياتنا العملية، ورفع العلاقة الى مستوى أفضل كلما سمحت تلك الظروف.

ولأجل متابعة أوضاع كافة أصدقائنا وحلفائنا عبر العالم بصفة عامة، يطرح علينا من الناحية العملية:

ـ تطوير البطاقيّة (FICHIER) التي نتوفر عليها حالياً، والتي تشمل أسماء وعناوين الأحزاب والمنظمات الصديقة والحليفة،

ـ تطوير وإنجاز استمارات مختصرة عن كل واحد منها،

ـ تكوين ملفات إخبارية تحليلية وإنجاز دراسات حزبية عن كل واحد منها،

وبالتالي تكوين أرشيف عملي متكامل في ميدان العلاقات الخارجية يساعد لجنة العلاقات الخارجية على القيام بمهامها بشكل فعال ومنسق.

أما عن مسألة التنسيق، فلقد أشرنا سابقا الى الارتباط بين ميدان العلاقات الخارجية وميادين العمل الحزبي الأخرى، ومنها ميدان الإعلام ـ سواء منه المركزي باللغة العربية أو الخارجي باللغات الأخرى ـ والذى يعد في حد ذاته عملا في ميدان العلاقات الخارجية، نظراً لمل يقوم به من نشر وتعريف بمواقف الحزب واختياراته لدى الحلفاء والأصدقاء والرأي العام. أما الممارسة التنظيمية والجماهيرية اليومية فهي التى تكسب الحزب تمثيليته ومصداقيته وسمعته وهيبته، وتصب بشكل مباشر في تحديد قدرته على ربط وتمثين علاقاته الخارجية مع حلفائه الموضوعيين. وهذه العلاقات بدورها تعود بالنفع وبفوائد ايجابية على مختلف ميادين العمل الحزبي والمجالات النضالية بدعمها وتقوية فعلها. وبالتالي فإن الخطة النضالية الحزبية، استناداً لآختياراتنا الايديولوجية والسياسية الأساسية، يجب أن تكون خطّة واحدة منسقة منبثقة من نفس الروح والمنهج، يتم تصريفها بصيغ ملائمة مختصة بالنسبة لكل مجال مجال. وهذا هو المستوى الأول في مسألة التنسيق والذى تسهر عليه لجنتنا المركزية من خلال البث في التوجيه وأرضية العمل بالنسبة لكافة المجالات النضالية.

أما المستوى الثاني، فيتعلق بعمل لجنة العلاقات الخارجية المختصة، من خلال صياغة برامجها التفصيلية وتوزيع المهام بين أعضائها ومتابعة إنجاز تلك البرامج، وكذلك الإجابة الفورية على كل القضايا المستعجلة التى تقتضي الإجابة الفورية وفق التوجيه والبرامج المحدد ووفق مباديء المسؤولية والمحاسبة.

وفي إطار هذا التنسيق، لا بد من متابعة ومركزة ما يتم إنجازه من أعمال في ساحة المهجر التى تتوفر فيها أوضاع موضوعية لممارسة العلاقات الخارجية (الاعتبار الجغرافي، إمكانية الاتصال المباشر، معرفة الساحة، سهولة الحضور في المؤتمرات والتظاهرات، المهام الإعلامية...) وكذلك ما يتم إنجازه داخل البلاد نظراً لتواجد تمثيلية قارة لبعض الحلفاء والأصدقاء في عين المكان من جهة، وتوافد العديد منها في مناسبات معينة، من جهة ثانية، ولإمكانية زيارة أعضاء من لجنة العلاقات الخارجية للبلدان الأجنبية وتنفيذ جانب من مهام العلاقات بها.

وبهذا الصدد، نلح بقوة على ضرورة ايجاد حل نهائي لمسألة تزويد عضو الكتاب الوطنية وأعضاء لجنة العلاقات الخارجية المقيمين بالمهجر بكل المستجدات والمعطيات السياسية، لتوظيفها إعلامياً وفي العلاقات الخارجية بمساعدة إقليم فدرالية أوربا، وذلك بشكل تنظيمي وعبر قناة تنظيمية فعالة وسريعة، حتى يكسب عملنا الخارجي فعلا مصداقيته ونتجاوز التأخر عن الركب، أو تلقي المعلومات التى تهمنا من خارج حزبنا أو التوصل بها على لسان خصومنا... وبدون هذا التنسيق المحكم الدينامي، لا نعتقد أننا سنتمكن من بلوغ أهدافنا في ميدان العلاقات الخارجية.

خـــاتمـــة

إضافة الى أهمية التنسيق ودوره في الرفع من فعالية عملنا، لا بد من التأكيد على أهمية السهر المستمر على سلامة التوجيه والممارسة العملية في ميدان العلاقات الخارجية، قاعدياً وقيادياً، باعتباره ميداناً استراتيجياً حساساً، وحتى نضمن الانسجام المستمر بشأنه مع اختياراتنا الأيديولوجية والسياسية. واذا كان حزبنا يتمتع حالياً على رصيد محترم من العلاقات الرسمية مع عدد من الأصدقاء والحلفاء، والتي نيلت بفضل سنين طويلة من المجهودات المتواصلة المتابرة، في الظروف الصعبة التي مر بها حزبنا ويعرفها الجميع، فكل أملنا أن نتمكن بشكل جماعي من تطوير تلك العلاقات حجماً ونوعاً، ورفعها الى مستويات أرقى وأعلى.

لن نتمكن بكل تأكيد من صنع معجزات في هذا الميدان، خاصة في ظروف دولية تتسم بالردة والتراجع إن لم نقل الأزمة الحادة في أوضاع الغالبية العظمى من أصدقائنا وحلفائنا. هذا علاوة على نواقصنا الذاتية نفسها. ستظل اذن برامجنا متواضعة محتكمة للواقع الموضوعي وما يفرزه من حقائق ملموسة. لكننا وبحكم الايمان بالتطور والتقدم لا بد أن نتحلى بالتفاءل، وعلينا أن لا ندخر جهداً في ميدان العلاقات الخارجية لنوفر لحزبنا المكانة اللائقة به وسط الأحزاب والمنظمات، والتمثيلية المشرفة عربياً ودولياً، وبشكل يخدم مصلحة حزبنا وشعبنا وطموحاته وأهدافه المرسومة، وأخذاً بعين الاعتبار المكانة التي أصبحت تحتلها مسألة التحالفات والعلاقات الخارجية في عصرنا الراهن، عصر التداخل والتدويل وموازين القوى الجهوية والدولية، اذ أنها لم تعد مجرد «خظرة فوق طعام» بل مسألة استراتيجية أساسية.

عبد الغني بوستة السرايري

ملاحظة: مع هذه الأرضية ملاحق بأسماء المنظمات والأحزاب الصديقة والحليفة ساعمل على استكمالها وإرسالها لاحقاً.